

Distr.: General
30 April 2009

القرار ١٨٧١ (٢٠٠٩)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة بشأن الصحراء الغربية،

وإذ يعيد تأكيد دعمه القوي للجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي لتنفيذ القرارات ١٧٥٤ (٢٠٠٧) و ١٧٨٣ (٢٠٠٧) و ١٨١٣ (٢٠٠٨)،

وإذ يؤكد مجددا التزامه بمساعدة الطرفين على التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، وإذ يلاحظ دور الطرفين ومسؤولياتهما في هذا الصدد،

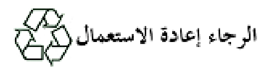
وإذ يكرر تأكيد دعوته الطرفين ودول المنطقة إلى مواصلة التعاون التام مع الأمم المتحدة ومع بعضها، لوضع حد للمأزق الراهن وإحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي،

وإذ يحيط علما بالمقترح المغربي الذي قُدم إلى الأمين العام في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، **وإذ يرحب** بالجهود المغربية المتسمة بالجدية والمصداقية والرامية إلى المضي قدما بالعملية صوب التسوية؛ وإذ يحيط علما أيضا بمقترح جبهة البوليساريو المقدم إلى الأمين العام في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧،

وإذ يحيط علما بجولات المفاوضات الأربع التي عقدت تحت رعاية الأمين العام؛ وإذ يرحب بما أحرزه الطرفان من تقدم نحو الدخول في مفاوضات مباشرة،

وإذ يؤكد على أهمية إحراز تقدم في الجانب الإنساني من النزاع باعتباره وسيلة لتعزيز الشفافية والثقة المتبادلة من خلال الحوار البنّاء واتخاذ تدابير إنسانية لبناء الثقة.





وإذ يرحب في هذا الصدد باتفاق الطرفين الوارد في بيان المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية المؤرخ ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، بشأن النظر في إمكانية وضع برنامج للزيارات الأسرية عن طريق البر، ليضاف إلى البرنامج القائم للزيارات الأسرية عن طريق الجو، وإذ يشجعهما على القيام بذلك بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،

وإذ يرحب بالتزام الطرفين بمواصلة عملية المفاوضات عن طريق محادثات ترعاها الأمم المتحدة،

وإذ يلاحظ رأي الأمين العام المتمثل في أن تثبيت الوضع الراهن ليس نتيجة مقبولة لعملية المفاوضات الجارية، وإذ يلاحظ كذلك أن إحراز تقدم في المفاوضات سيؤثر تأثيرا إيجابيا على نوعية حياة شعب الصحراء الغربية في جميع جوانبها،

وإذ يرحب بتعيين الأمين العام السفير كريستوفر روس مبعوثا شخصيا له إلى الصحراء الغربية، وإذ يرحب أيضا بالزيارة التي قام بها مؤخرا للمنطقة وبالمشاورات الجارية مع الطرفين،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (S/2009/200)،

١ - **يؤكد مجددا** ضرورة الاحترام التام للاتفاقات العسكرية التي تم التوصل إليها مع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بشأن وقف إطلاق النار؛

٢ - **يرحب** بموافقة الطرفين على اقتراح المبعوث الشخصي إجراء محادثات مصغرة وغير رسمية تمهيدا لعقد جولة خامسة من المفاوضات، ويشير إلى تأييده للتوصية التي وردت في التقرير السابق بأن تحلي الطرفين بالواقعية والرغبة في التسوية أمر ضروري لإحراز تقدم في المفاوضات؛

٣ - **يهيب** بالطرفين مواصلة إبداء الإرادة السياسية والعمل في بيئة مواتية للحوار من أجل الانتقال بالعملية إلى طور المفاوضات الفنية الأكثر تعمقا، بما يكفل تنفيذ القرارات ١٧٥٤ (٢٠٠٧) و ١٧٨٣ (٢٠٠٧) و ١٨١٣ (٢٠٠٨) ونجاح المفاوضات؛ ويؤكد دعمه القوي لالتزام الأمين العام ومبعوثه الشخصي تجاه إيجاد حل لمسألة الصحراء الغربية في هذا السياق؛

٤ - **يهيب** بالطرفين مواصلة المفاوضات تحت رعاية الأمين العام دون شروط مسبقة وبحسن نية، مع أخذ الجهود المبذولة منذ عام ٢٠٠٦ والتطورات اللاحقة في الحسبان، من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، يكفل لشعب

الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، ويلاحظ دور الطرفين ومسؤولياتهما في هذا الصدد؛

٥ - **يدعو** الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم الملائم لهذه المحادثات؛

٦ - **يطلب** إلى الأمين العام إطلاع مجلس الأمن بانتظام على حالة هذه المفاوضات التي تجري تحت رعايته والتقدم المحرز فيها، ويعرب عن اعتزامه عقد اجتماع لاستلام هذا التقرير ومناقشته؛

٧ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن الحالة في الصحراء الغربية قبل وقت كاف من نهاية فترة الولاية؛

٨ - **يحث** الدول الأعضاء على تقديم تبرعات لتمويل تدابير بناء الثقة التي تمكن من تكثيف الاتصالات بين أفراد الأسر الذين تشتت شملهم، وبخاصة الزيارات الأسرية، وكذلك من أجل تدابير بناء الثقة الأخرى التي قد يتفق عليها الطرفان؛

٩ - **يقرر** تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠؛

١٠ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ التدابير الضرورية لكفالة الامتثال التام داخل البعثة لسياسة الأمم المتحدة القائمة على عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والإيذاء الجنسيين، وإبقاء مجلس الأمن على علم بذلك، ويحث البلدان المساهمة بقوات على اتخاذ إجراءات وقائية ملائمة، تشمل تدريب أفراد هذه القوات من أجل توعيتها قبل مرحلة نشرها، وغير ذلك من الإجراءات التي تكفل المساءلة التامة في حالات إتيان أفراد هذه القوات مثل ذلك السلوك؛

١١ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره.